

تقييم استخدام أدوات التحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ القرارات

دراسة تطبيقية للتحليل المالي على مؤسسة "يلوصوي"

Evaluate the use of financial analysis tools in rationalizing the decision-making process

An applied study of financial analysis on the "Ilusoy" institution.

سليمة مالية*

مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية، جامعة الجزائر3- الجزائر

slila.malia@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2021/10/20

تاريخ القبول للنشر: 2020/09/23

تاريخ الاستلام: 2021/09/10

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التحليل المالي كأداة للتحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وإبراز أهميته في مجال اتخاذ القرارات في الشركة، بالإضافة إلى إجراء دراسة تطبيقية على شركة "يلوصوي" لمعرفة الدور الذي يلعبه التحليل المالي في اتخاذ القرارات الهامة فيها.

استندت نتائج البحث إلى تحليل واقع الأنشطة المستخرجة من وثائق الشركة التي قامت بها في الفترة (2016-2018)، وأظهرت النتائج في شركة يلوصوي للاستيراد والتصدير أن التحليل المالي يقدم كما هائلا من المعلومات التي تساعد في الكشف على الوضعية المالية للشركة ومعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف فيها، وهذا ما يمكنها من اتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضعية المالية للشركة بغية الوصول للأهداف المرغوبة.

الكلمات المفتاحية: تقييم، التحليل المالي، أدوات التحليل المالي، قوائم مالية، اتخاذ قرار.
تصنيف JEL: H43، F02.

Abstract:

the purpose of this study To shed light on financial analysis as a tool for analyzing and diagnosing the financial position of the institution, and to highlight its importance in the field of decision-making in the company, in addition to conducting an applied study on the "Ilusoy" company to know the role that financial analysis plays in making important decisions in it.

The results of the research were based on an analysis of the reality of the activities extracted from the company's documents that it carried out in the period (2016-2018). The results of the Elosoy Import and Export Company showed that the financial analysis provides a huge amount of information that helps in revealing the financial position of the company and knowing its strengths and weaknesses. In it, and this is what enables it to take the necessary decisions to improve the financial position of the company in order to reach the desired goals.

Keywords: evaluation, financial analysis, financial analysis tools, financial statements, decision-making.

Jel Classification Codes: H43 , F02.

* المؤلف المراسل.

تقييم استخدام أدوات التحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ القرارات دراسة تطبيقية للتحليل المالي على مؤسسة "إيلوصوي"

1. مقدمة:

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يتم الاعتماد عليها في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، الأمر الذي يمكن من الكشف على مواطن قوتها لاستغلالها ومواطن ضعفها لإصلاحها. وباعتبار أن عملية اتخاذ القرار من أهم الوظائف التي تقوم بها الإدارة، وذلك لأنها تمثل نقطة انطلاق جميع الأنشطة في المؤسسة، كان لا بد من الاعتماد على نتائج التحليل المالي وتوقعاته، لما يقدمه من دراسة معمقة وتحليل رقمي للقوائم المالية، مما يساعد في توفير كما معتبرا من المعلومات الدقيقة، وهذا ما يدعم وبشكل واضح العديد من القرارات ذات العلاقة بالمؤسسة.

1.1. الإشكالية:

ومن هنا تبلور الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها من خلال الدراسة والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:
هل اعتماد شركة إيلوصوي للاستيراد والتصدير لأدوات التحليل المالي يساهم في ترشيد عملية اتخاذ القرارات؟
وتقودنا هذه الإشكالية إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:
✓ ما المقصود بالتحليل المالي؟ وهل وجوده ضروري بالمؤسسات الاقتصادية؟
✓ ما هي أدوات التحليل المالي الأفضل استخدام في عملية اتخاذ القرار؟
✓ كيف تساهم أدوات التحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ القرارات في شركة إيلوصوي للاستيراد والتصدير؟
ويمكننا أن نقدم بعض الإجابات المؤقتة لأسئلة البحث، والتي من شأن الدراسة إثباتها أو نفيها، وهي كما يلي:
✓ وجود التحليل المالي ضروري في جميع المؤسسات الاقتصادية.
✓ نظرا لنجاح الشركة فإننا نفترض أنها تستخدم أدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار.
✓ نفترض أن هناك استخدام فعال لأدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار في شركة إيلوصوي للاستيراد والتصدير.

2.1. أهمية الدراسة:

يكتسي البحث أهمية والتي تتجلى في: الربط بين أدوات التحليل المالي وعملية اتخاذ القرار، باعتبار أن استخدام أدوات التحليل المالي تتيح للمؤسسة تشخيص وضعيتها المالية الأمر الذي يساعد في الكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف فيها، وبالتالي يساهم في ترشيد عملية اتخاذ القرارات.

3.1. أهداف الدراسة: لهذه الدراسة الكثير من الأهداف نذكر منها:

✓ تبيان مختلف أدوات التحليل المالي وتحديد دورها في عملية اتخاذ القرارات؛
✓ البحث عن كيفية الاستخدام العملي لأدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات في مؤسسة خدمية وهي شركة إيلوصوي للاستيراد والتصدير.

4.1. المنهج المتبع:

لقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من أجل عرض ما هو متوفر من معلومات حول التحليل المالي وعملية اتخاذ القرارات وكيفية المساهمة في ترشيد القرارات باستخدام أدوات التحليل المالي، بالإضافة إلى اعتماد منهج دراسة حالة الذي يمكن من التعمق وفهم مختلف جوانب الموضوع ومحاولة تجسيد الجانب النظري في شركة إيلوصوي للاستيراد والتصدير.

2. الإطار النظري

1.2. التحليل المالي

✓ تعريف التحليل المالي: يعرف التحليل المالي بأنه: "دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات، بالإضافة إلى استعمال مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وكذا تقييم الأداء وتقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة". (نور، اسماعيل، وشاكر، 2005، صفحة 12)

كما يمكن تعريفه بأنه: "أداة لتحديد نقاط القوة والضعف في الأنشطة والفعاليات الخاصة بالمؤسسة وبشكل يضمن لها إعداد الخطط المستقبلية في ضوء نقاط القوة ووضع الحلول المناسبة لمعالجة نقاط الضعف والحد منها".
من خلال ما سبق يمكن اعتبار أن التحليل المالي هو وسيلة تستعملها المؤسسة لتقييم الأداء المالي والتشغيلي كما تستخدمه للحكم على مدى نجاح أو فشل السياسات التي تتبعها المؤسسة.

✓ أهداف التحليل المالي: تعد نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها في اتخاذ القرارات والحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد، وعليه فإن التحليل المالي يهدف إلى: (شقر، 2005، صفحة 175)

- التعرف على الوضع المالي للمؤسسة؛
- تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض وتغطية التزاماتها: (الشنطي وشقر، 2005، صفحة 175)
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛
- الحكم على مدى كفاءة الإدارة؛
- التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة؛
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛
- يساعد التحليل المالي المؤسسة في معرفة نقاط القوة والضعف لديها، الأمر الذي يساهم في اتخاذ القرارات الرشيدة وتحسين إدارة المؤسسة.

- ✓ وظائف التحليل المالي: يقوم المحلل المالي بثلاث وظائف رئيسية تتمثل في: (مريخي، 2011، صفحة 14)
- دراسة وتحليل البيانات المالية: تختص هذه الوظيفة بتحليل البيانات المالية إلى الشكل أو النمط الذي يمكن من استخدامها في معرفة جوانب القوة والضعف بالمركز المالي للمؤسسة، وتقدير عمليات التمويل في المستقبل، كما تقوم بتقدير مدى الحاجة لزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وبالتالي تقدير حجم التمويل الإضافي المطلوب؛
 - تحديد شكل هيكل الأصول: يتم تحديد حجم الأموال المستثمرة في كل من الأصول الثابتة والأصول الجارية، كما يحدد حجم كل عنصر من العناصر المستثمرة في هذه الأصول؛
 - تحديد الهيكل المالي للمؤسسة: تختص هذه الوظيفة بدراسة جانب الخصوم للميزانية من خلال تحديد المزيج الملائم للهيكل المالي من التمويل القصير الأجل والطويل الأجل، وكذا دراسة البدائل المختلفة للتمويل وتكلفة كل بديل، والآثار المترتبة عنه.

تقييم استخدام أدوات التحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ القرارات دراسة تطبيقية للتحليل المالي على مؤسسة "إيلوصوي"

✓ الأطراف المستخدمة للتحليل المالي:

تعدد الأطراف المستفيدة من التحليل المالي وكل حسب مصالحه، ومن أهم هذه الأطراف نذكر: (النعيمي والتميمي، 2008،،
صفحة 31)

- إدارة المؤسسة: يستعمل التحليل المالي في تحديد مدى كفاءة الإدارة في أداء وظائفها وقدرتها على تحقيق ما هو متوقع منها وتحديد الانحرافات السلبية والعمل على معالجتها؛
- أصحاب المؤسسة: إن حاجتهم إلى التحليل المالي تكمن في معرفة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح وتعظيم ثورتهم؛
- الدائنون: وتستفيد هذه الفئة من التحليل المالي من خلال معرفة مدى قدرة المؤسسة على وفاء بمستحقاتهم؛
- الجهات الأخرى:
- المستثمرون المحتملون: يستخدمون التحليل المالي لدراسة إمكانية استثمار أموالهم في المؤسسة المناسبة؛
- أجهزة الدولة: كالغرف التجارية والصناعية بغية تقسيم النشاط الاقتصادي للدولة؛
- الإدارة الضريبية: لدراسة وإحصاء وتطبيق التشريعات الضريبية والرقابة عليها؛
- البنوك والمؤسسات المالية: بهدف تقدير القدرة الائتمانية للمؤسسة وإقرار منع الائتمان.
- ✓ أنواع التحليل المالي: يمكن تقسيم التحليل المالي إلى الأنواع التالية: (عريف، 2017، صفحة 89)
- من حيث النطاق:
- التحليل المالي على المستوى القومي: ويقصد به تقييم نشاط الدولة من الناحية المالية باعتبارها وحدة اقتصادية واحدة؛
- التحليل المالي على المستوى المؤسسة: ويقصد به تقييم نشاط المؤسسة سواء كانت تهدف إلى تحقيق الربح أو عائد اجتماعي من ممارسة نشاطها خلال فترة زمنية معينة.
- من حيث الشمولية:
- التحليل المالي الشامل: وهو تقييم نشاط المؤسسة ومركزها المالي ككل خلال فترة زمنية محددة؛
- التحليل المالي الجزئي: وهو تقييم جزء معين من نشاط المؤسسة ومركزها المالي خلال فترة زمنية محددة.
- من حيث زمن إجراء التحليل:
- التحليل التاريخي: أي تقييم نشاط المؤسسة ومركزها المالي خلال فترة سابقة؛
- التحليل المستقبلي: أي تقييم نشاط المؤسسة ومركزها المالي خلال فترة زمنية لاحقة كأن تكون لفترة ثلاث أو خمس سنوات قادمة.
- من حيث الجهة القائمة بالتحليل:
- التحليل الداخلي: وهو التحليل الذي يقوم به الأجهزة المختصة داخل المؤسسة؛
- التحليل الخارجي: وهو التحليل الذي يقوم به الأجهزة المختصة خارج المؤسسة.
- من حيث شكل التحليل:

- التحليل العمودي "الرأسي": يركز هذا التحليل على دراسة القوائم المالية بربط علاقات بين عناصرها في شكل نسب مئوية يمكن من خلالها تقييم نشاط المؤسسة أو مركزها المالي أو كلاهما خلال فترة زمنية معينة؛
 - التحليل الأفقي: يركز على دراسة وحساب وتحديد طبيعة التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية عبر الزمن من خلال تحليل وتقييم عنصر واحد خلال فترات متتالية لتحديد اتجاه العنصر المدروس وتحديد التغير الحاصل في قيمة ذلك العنصر ويوصف هذا التحليل بأنه ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي تحدث.
 - ✓ وسائل وأدوات التحليل المالي
 - التحليل المالي بواسطة المقارنات: تعتبر من الطرق التقليدية البسيطة والسهلة والتي تطبق على جميع القوائم المالية، وتنقسم إلى قسمين: (بن يوسف، 2014، صفحة 98)
 - طريقة المقارنات العمودية: من خلال هذه الطريقة يتم تحويل المبالغ الواردة في القوائم المالية إلى نسب مئوية للتعرف على الأهمية النسبية لكل بند بالمقارنة مع إجمالي البنود الأخرى، وذلك من أجل تشخيص مدى مساهمة هذا البند في النشاط الإجمالي للمؤسسة؛
 - طريقة المقارنات الأفقية: تستوجب هذه الطريقة مقارنة بند من بنود القوائم المالية من سنة لأخرى أو لعدة سنوات واستخراج اتجاه التغير ما إذا كان موجب أو سالب، حيث يتم كخطوة أولى حساب قيمة التغير كما يلي:

$$\text{قيمة التغير} = \text{قيمة البند للسنة الحالية} - \text{قيمة البند للسنة لسابقة}$$
 وخطوة موالية يتم حساب نسبة التغير كما يلي:

$$\text{نسبة التغير} = (\text{قيمة التغير} / \text{قيمة البند لسنة الأساس}) \times 100$$
 وفي الأخير يتم تلخيص هذه القيم في جدول لتسهيل عملية قراءته وتحليله.
 - التحليل المالي بواسطة النسب المالية: يستخدم التحليل بالنسب كأداة لقياس وتقييم سيولة المؤسسة وكفاءة نشاطها التشغيلي وربحيتها، ويتفق أغلب المختصين على أن النسب المالية تنقسم إلى أربع مجموعات رئيسية وكل مجموعة تنقسم بدورها إلى مجموعة من النسب أو المعدلات المالية، وهي كالتالي:
 - نسب السيولة: يقصد بها مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل، أي مدى كفاية التدفقات النقدية التي تمكن المؤسسة من تغطية التزاماتها المالية وتجنب عدم الملاءمة الفنية: (النعيمي والتميمي، 2008،، صفحة 85)
 - نسب التشغيل "النشاط": تقيس هذه النسبة كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لدى المؤسسة على مختلف الأصعدة التشغيلية كإدارة المخزون والذمم المدينة والأصول الثابتة: (خنفر والمطارنة، 2011، صفحة 154)
 - نسب الهيكل المالي "التمويل": وتقيس مدى اعتماد المؤسسة على الاقتراض في تمويل استثماراتها وذلك مقارنة مع تمويلها الذاتي المقدم من المالكين: (عريف، 2017، صفحة 100)
 - نسب الربحية: تستخدم نسب الربحية لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد مكاسب كافية من مختلف عملياتها وأنشطتها مقارنة بالتكاليف والمخاطر التي تتكبدها خلال فترة زمنية معينة: (Wernz، 2014، صفحة 39)
 - ✓ التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية
- تعتمد المؤسسة في تحليلها للميزانية على مجموعة من المؤشرات تعرف بمؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في:

تقييم استخدام أدوات التحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ القرارات دراسة تطبيقية للتحليل المالي على مؤسسة "إيلوصوي"

- رأس المال العامل الإجمالي **FR**: يعبر عن قسط الأموال الدائمة التي تخصصها المؤسسة لتمويل الأصول الجارية أي الاستخدامات الدورية، ويحسب كما يلي: (يوسف ح.، 2012، صفحة 85)
 - من أعلى الميزانية: رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة
 - من أسفل الميزانية: رأس المال العامل = الأصول الجارية - الديون القصيرة الأجل
- احتياجات رأس المال العامل **BFR**: يعبر عن إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، فهو يمثل الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والالتزامات قصير المدى باستثناء السلفيات المصرفية من جهة أخرى، وتحسب كما يلي:
 - احتياجات رأس المال العامل = (الأصول الجارية - أموال الخزينة) - (الخصوم الجارية - المساهمات البنكية الجارية)
- الخزينة **TR**: تمثل الفرق بين التدفقات النقدية الخارجة والداخلية من وإلى المؤسسة خلال دورة الاستغلال، كما يمكن معرفتها من خلال الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، وتمثل بالعلاقة التالية:
 - الخزينة = أموال الخزينة - القروض المصرفية
 - أو
 - الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

2.2. دور التحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ القرار

أصبحت عملية اتخاذ القرار محور العملية الإدارية وذلك لاعتبارها نقطة انطلاق جميع الأنشطة داخل المؤسسة كونها ترتبط بجميع الوظائف، ويمكن قياس مقدار النجاح التي تسعى المؤسسة للوصول إليه بمدى كفاءة وفعالية القرارات المتخذة.

✓ تعريف عملية اتخاذ القرار: لقد تعددت تعاريف عملية اتخاذ القرار من طرف العديد من المفكرين، وفيما يلي سنذكر أهمها:

عرف "Simon" عملية اتخاذ القرار بأنها: قلب الإدارة النابض لأنه لا يمكن للمؤسسة أن تتحرك وتنمو ولا تدوم بدون سلسلة من القرارات الرئيسية والفرعية المتكاملة في اتجاه تحقيق الأهداف بكفاءة عالية". (عباس، 2014، صفحة 103)
كما يمكن تعريفها بأنها: عملية مفاضلة بين عدة بدائل متاحة، في ظل الموارد المتاحة والمحدودة لاختيار إحداها على اعتبار أنه يحقق الفرصة بأقل تكلفة وبأكبر كفاءة. (أبو حشيش، 2012، صفحة 28)
وبالتالي يمكن أن نعرف عملية اتخاذ القرار بأنها عملية يتم فيها المقارنة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الأمثل الذي يمكنه أن يحقق الأهداف المسطرة بأقل تكلفة.

✓ اتخاذ القرار باستخدام التحليل المالي: يلعب التحليل المالي دور كبير في اتخاذ القرارات وذلك باعتبار أن أداء أي نشاط اقتصادي في المؤسسة مرتبط بقرارات الإدارة المتخذة عن طريق الاختيار بين البدائل وهذه الاختيارات قد تعتمد أساسا على التحليل المالي الذي يقوم بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وهذا ما يساعد في توفير كما معتبرا من المعلومات الدقيقة، بالإضافة إلى التعرف على طرق التمويل وتحديد مواطن الضعف لمعالجتها ومواطن القوة لتعزيزها، وهذا ما يدعم وبشكل واضح العديد من القرارات ذات العلاقة بالمؤسسة، ومن بين القرارات التي تعتمد على نتائج التحليل المالي نذكر:

- **قرار الإنفاق العام:** بحيث تستخدم النسب المالية في تقدير التدفقات النقدية المتعلقة بعملية تقييم مشروعات الإنفاق الاستثماري، إلى جانب استخدام هذه النسب لتقدير حجم الأصول المالية وأوراق القبض وكذا المخزون، وذلك من أجل اتخاذ قرارات تحديد ملامح هيكل التمويل للمؤسسة والآثار المترتبة على أي تغيير يمكن أن يحدث في الرافعة التمويلية أو التشغيلية لها لأن الاعتماد على البيانات التاريخية يصعب العملية؛
- **قرارات تتعلق بالإنتاج:** تعتمد المؤسسة على نتائج التحليل المالي من أجل اتخاذ قرارات التغيير في مستويات الطاقات الإنتاجية المستغلة خلال الفترات القادمة "بالتوسع أو الإعفاء أو الخفض في مستويات الطاقات الإنتاجية" وذلك بالاعتماد على نتائج نسب النشاط؛
- **قرار الاستثمار:** ويتعلق بنشاط المؤسسة مستقبلاً كاستثمار أو توظيف الأموال في شراء أسهم أو سندات أو منح ائتمان تجاري ويكون خلال فترة زمنية طويلة، فمثلاً عندما تقوم المؤسسة بشراء أسهم مؤسسة أخرى تلجأ إلى تحليل قدرة تلك المؤسسة في تحقيق عوائد مستقبلية ومدى استقرار تلك العوائد، أما إذا قامت بشراء سندات أصدرتها مؤسسة أخرى فتعتمد على تحليل الهيكل المالي الخاص بالمؤسسة المقترضة لمعرفة مدى قدرتها على توفير التدفقات النقدية في الأجل الطويلة لسداد الفوائد والأقساط المستحقة، أما في حالة منح ائتمان تجاري تعتمد على تحليل سيولة تلك المؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على التسديد؛
- **للتحليل المالي دور رئيسي في ترشيد القرارات الخاصة بسوق المال في مجال تقييم الأسهم والسندات وتحديد مجالات الاستثمار في بعضها دون البعض الآخر كذلك يتضمن التحليل المالي دراسة العلاقات المختلفة بين مستوى درجة الخطر لكل نوعية من الاستثمار والعائد المتوقع لتلك النوعية والعلاقة الطردية بين العائد ودرجة الخطر.**
نستنتج أن القرارات التي تعتمد على نتائج التحليل المالي تصنف إلى ثلاث أنواع وهي: "الاستثمارية، التشغيلية، التمويلية"

– القرارات التشغيلية: يتم اتخاذها خلال فترة قصيرة الأجل؛

– القرارات الاستثمارية: تكون خلال فترات طويلة الأجل؛

– القرارات التمويلية: تكون قصيرة الأجل عندما يتعلق بتمويل العمليات التشغيلية بينما تمويل الاستثمار يكون بعيد المدى وإن النجاح في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمليات الثلاثة السابقة يؤدي حتماً إلى خلق قيمة اقتصادية للمالكين.

3. الإطار العملي

1.3. تقديم شركة "أيلوصوي" للاستيراد والتصدير: يتمثل المجتمع الدراسة في شركة ذات مسؤولية محدودة، باسم أيلوصوي للاستيراد والتصدير، والتي تعد من بين الشركات المختصة في مجال استيراد وتصدير مختلف المواد، والمتواجدة في الدار البيضاء، الجزائر العاصمة.

✓ البطاقة التقنية للتعريف بالشركة:

● الاسم: شركة "أيلوصوي" للاستيراد والتصدير؛

● تاريخ بداية النشاط: 16 أبريل 2008؛

● الشكل القانوني: شركة ذات مسؤولية محدودة؛

● عنوان مقر الشركة: حي كابس مجموعة - ب- رقم 02 بلدية دار البيضاء الجزائر العاصمة

تقييم استخدام أدوات التحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ القرارات دراسة تطبيقية للتحليل المالي على مؤسسة "إيلوصوي"

• مبلغ رأسمال الشركة: 12 000 000.00 دينار جزائري؛

• السجل التجاري: رقم 08 ب 16/00-0979842؛

• رئيس مجلس الإدارة: زقاود هلية

• نشاطها: استيراد، تصدير.

ومن الأنشطة التي تمارسها الشركة نذكر:

• استيراد المواد والمعدات المرتبطة بميدان الأنسجة؛

• استيراد وتصدير مواد التجميل ومواد النظافة الجسدية؛

• استيراد وتصدير المجوهرات غير الثمينة؛

• استيراد وتصدير الأجهزة وأدوات الحلاقة والتجميل؛

• استيراد وتصدير المعدات والمواد المرتبطة بالميدان الكهرو منزلي؛

• استيراد وتصدير المعدات والمواد المرتبطة بميدان الإعلام الآلي والمكتبي؛

• استيراد وتصدير المعدات والتجهيزات المرتبطة بميدان الكهربائي والإلكتروني وغيرها.

2.3. اتخاذ القرار من خلال التحليل المالي للميزانية وحسابات النتائج شركة "إيلوصوي"

من خلال هذه الدراسة سيتم الاعتماد على الميزانية وحساب النتائج فقط لإجراء المقارنة وتحليل الوضعية المالية على

مدى ثلاث سنوات.

وسنقوم بتحليل ميزانية المؤسسة وحسابات نتائجها "جدول رقم 01 و02 و03" وذلك وفقا للطرق التي سبق ذكرها في

الجانب النظري.

✓ التحليل المالي للميزانية ودوره في اتخاذ القرار

هناك عدة طرق لتحليل ميزانية المؤسسة، ومن خلال هذه الدراسة سننعمد على طريقتين وهما: طريقة المقارنة

وطريقة المؤشرات المالية.

• طريقة المقارنات: يتم تقييم أصول وخصوم المؤسسة لثلاث سنوات متتالية، ومن خلال الجدول رقم 04 يمكن

استنباط النتائج التالية:

— الأصول: نلاحظ أن أصول الشركة في نهاية 2017 حققت زيادة تقدر ب 14 % مقارنة بسنة 2016 وتعود هذه الزيادة إلى

الارتفاع المعتبر في الأصول غير الجارية والمقدر ب 143% ، أما في نهاية 2018 فحققت انخفاض في مجموع أصولها وهذا

راجع إلى الانخفاض في كل من الأصول الجارية وغير الجارية.

— الأموال الخاصة: نلاحظ وجود انخفاض في الأموال الخاصة سنة 2017 ب 47 % مقارنة بسنة 2016، في حين سجلت

في نهاية 2018 مبلغ مقدر ب 10 228 406-دج، والذي أحدث انخفاض ب 231 % بالمقارنة مع سنة 2017، وسبب هذا

الانخفاض في الأموال الخاصة يرجع إلى تحقيق خسائر جد معتبرة في السنتين 2017 و2018؛

— النتيجة: نلاحظ وجود عجز في النتيجة سنة 2017 بأكثر من خمس أضعاف مقارنة بسنة 2016، كما سجلت نتيجة

سالبة سنة 2018، ويرجع ذلك إلى الانخفاض في مبيعاتها حيث شهدت سنة الدراسة 2017 وضع قيود وقوانين جديدة

على عملية الاستيراد من الخارج طبقاً لأحكام المادة 9 من المرسوم التنفيذي رقم 15-306 المؤرخ في 24 صفر عام 1437 الموافق لـ 06 ديسمبر 2015، المحدد لشروط وكيفية تطبيق أنظمة رخص الإستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع وطبقاً أيضاً لإعلان مديرية التجارة الوطنية رقم 2017/01 للفتاح من أفريل 2017، الذي ينص على فتح حصص كمية لاستيراد المنتوجات و البضائع وهذا ما أثر على مبيعات الشركة وانخفاضها بنسب كبيرة ومما نتج عنه تحقيق نتائج سلبية معتبرة.

وعليه نجد أنه بالرغم من الكم الهائل من المعلومات التي يقدمها التحليل المالي إلا أن الوضعية المالية للشركة في تدهور مستمر في سنوات الدراسة، وبالتالي نستنتج أنه لم تكن هنالك فعالية في استخدام نتائج التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار، وهذا ما نتج عنه نتائج سلبية معتبرة.

وإلى جانب عدم اتخاذها للقرارات اللازمة في الأوقات المناسبة نجد عوامل أخرى خارجية أثرت على وضعيتها المالية، ومن أهم هذه العوامل هو ما ذكر سابقاً على وضع قيود وقوانين جديدة على عملية الاستيراد من الخارج هذا الأخير الذي عرف تأخر كبير في دراسة الملفات بعد ايداعها لدى مصلحة مديرية التجارة وقد تم تسليم رخص وحصص الاستيراد حتى شهر افريل 2019 لجميع المتعاملين الاقتصاديين بما فيها شركة ايلوصوي هذا ما أثر على مبيعاتها ومنه على نتائجها المحققة وعدم تمكنها من الوصول إلى أهدافها المسطرة.

ومن خلال ما سبق تم انعقاد جمعية عامة غير عادية " في بداية سنة 2019" كحالة استثنائية لاتخاذ القرارات الاستعجالية، وفق للمادة 715 مكرر 20 للقانون التجاري الجزائري لتي تنص على: "إذا كان الأصل الصافي للشركة قد خفض بفعل الخسائر الثابتة في وثائق الحسابات إلى أقل من ربع رأس مال الشركة، فإن مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة، ملزم في خلال الأشهر الأربعة التالية للمصادقة على الحسابات التي كشفت عن هذه الخسائر، باستدعاء الجمعية العامة غير العادية للنظر فيما إذا كان يجب اتخاذ قرار حل الشركة قبل حلول الأجل، وإذا لم يتقرر الحل، فإن الشركة تلزم في هذه الحالة، بعد قفل السنة المالية الثانية على الأكثر التي تلي السنة التي قام فيها التحقق من الخسائر التي لم تخصص من الاحتياطي، إذا لم يجدد في هذا الأجل الأصل الصافي بقدر يساوي على الأقل ربع رأسمال".

يبين نص المادة أنه في حالة انخفاض قيمة أصول الشركة إلى أكثر من ربع رأسمالها، فهي ملزمة بحل الشركة أو الرفع من رأسمالها.

وعليه قامت الجمعية العامة غير العادية لشركة ايلوصوي " باتخاذ قرار الرفع من رأسمالها "الرفع من حصص المساهمين" عن طريق إصدار أسهم جديدة، وبالتالي يمكن القول بأن الشركة اعتمدت على نتائج التحليل المالي في بداية سنة 2019 لاتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضعية المالية والاقتصادية للشركة، وتتمكن من تمويل نفسها من مواردها الذاتية وتقلل من معدل التبعية للأطراف الخارجية ومنه تحقيق الاستقلالية المالية.

• طريقة المؤشرات المالية

— رأس المال العامل: يعد هذا المؤشر أساسياً لقياس التوازن في المؤسسة، ويوجد أربع أنواع من لرأس المال العامل تتمثل فيما يلي:

○ رأس المال العامل الصافي: ويمثل الفائض في الأموال الدائمة بعد تغطيتها للأصول الثابتة، ويتم حسابه من خلال طريقتين، إما من أعلى الميزانية أو من أسفلها، "كما هو موضح في الجدول رقم 05"

تقييم استخدام أدوات التحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ القرارات دراسة تطبيقية للتحليل المالي على مؤسسة "إيلوصوي"

نلاحظ من خلال الجدول رقم 05 أن رأس المال العامل الصافي موجب في سنة 2016، وهو ما يؤكد أن الشركة تمتلك هامش أمان، أي أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة، بالإضافة إلى قدرتها على تسديد جزء من ديونها قصيرة الأجل في حالة عدم توافق آجال تحول الأصول الجارية إلى سيولة مع آجال استحقاق الديون قصيرة الأجل، في حين نجد أنها حققت في السنتين 2017 و2018 رأس مال عامل سالب وهو ما يشكل خطورة على الشركة ويرجع ذلك إلى عدم امتلاكها للأموال الخاصة حيث أن أموالها الدائمة مشكلة من الديون طويلة ومتوسطة الأجل وبالتالي لا تكفي لتغطية الأصول الثابتة.

○ رأس المال العامل الخاص: وهو يبين مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية، ويحسب كما هو موضح في جدول رقم 06:

ونلاحظ من خلال هذا الجدول أن رأس المال العامل الخاص موجب في سنة 2016 ما يعني أن الشركة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة، وهذا مؤشر جيد للشركة ويدل على عدم التبعية للأطراف الخارجية لتمويلها، أما في السنتين 2017 و2018 فالشركة حققت رأس المال العامل الخاص سالب وهو ما يدل على التبعية للأطراف الخارجية لتمويلها، وهذا راجع إلى انخفاض الأموال الخاصة للشركة بسبب تحقيقها لنتائج سالبة، وعليه أصبحت الأموال الدائمة للشركة متكونة بنسبة كبيرة من الديون طويلة ومتوسطة الأجل، هذا ما رفع من معدل التبعية للأطراف الخارجية.

○ رأس المال العامل الإجمالي: وهو مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها السنة أو أقل، ويحسب كما هو موضح في الجدول رقم 07

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الإجمالي تعد ضعيفة إذا ما قارناها مع رأس المال العامل الأجنبي، وهذا ما يدل على عدم امتلاك الشركة للسيولة الكافية، ونستثني من ذلك سنة 2016.

○ رأس المال العامل الأجنبي: وهو مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها، ويحسب كما هو موضح في الجدول رقم 08

ومن خلال النتائج المتوصل إليها في هذا الجدول نلاحظ ارتفاع رأس المال العامل الأجنبي مقارنة مع الأموال الخاصة للشركة وهو ما يدل على أنها غير مستقلة ماليا، أي التبعية للأطراف الخارجية لتمويلها، وقد ذكرنا سابقا سبب هذه التبعية.

– احتياجات رأس المال العامل: يعبر عن إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، فهو يمثل الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والالتزامات قصيرة المدى باستثناء السلفيات المصرفية من جهة أخرى، وتحسب كما هو موضح في الجدول رقم 09

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل للشركة موجب في سنة 2016، وهذا يدل على أنها حققت فائض في التمويل قصير الأجل، وهذا بسبب زيادة أكبر للديون قصيرة الأجل مقارنة بزيادة احتياجات الدورة.

أما في السنتين 2017 و2018 حققت الشركة احتياجا سالب، مما يدل على أن الشركة عجزت عن تغطية احتياجاتها الدورية بمواردها الدورية وهذا بسبب الزيادة الكبيرة لاحتياجات الدورة، لذا قامت الشركة باتخاذ قرار اتباع سياسة تحصيل صارمة من خلال تخفيض مدة تسديد العملاء، وقرار زيادة مدة تسديد الموردين.

– الخزينة: وتحسب بطريقتين إما بطرح المساهمات البنكية من أموال الخزينة، أو من خلال إجراء الفرق بين رأس المال العامل الإجمالي واحتياجات رأس المال العامل، ومن خلال الجدول رقم 10 سنقوم بحساب الخزينة بكلتا الطريقتين:

نلاحظ أن الخزينة خلال السنوات الثلاثة موجبة، ولكن خلال 2017 نلاحظ ارتفاع في قيمة الخزينة، ويعود السبب في هذا الارتفاع إلى الزيادة في القيم الجاهزة خلال تلك السنة، أما في سنة 2018 انخفضت قيمة الخزينة مقارنة مع سنة 2017 ويرجع هذا التدهور في قيمة الخزينة إلى الانخفاض في القيم الجاهزة خلال تلك السنة.

نستنتج أن مؤشرات التوازن المالي سمحت بمعرفة أن الشركة غير متوازنة على المدى الطويل، وبرغم من أن خزيتها موجبة، إلا أننا نجد أن احتياجات الدورة غير مغطاة، وهذا مؤشر سيء بالنسبة للشركة، وعليه يمكن الاعتماد على هذه النتائج لاتخاذ القرارات التصحيحية لتحسين من الوضعية المالية للشركة.

• طريقة النسب المالية: إن النسب المالية هي أداة لقياس وتقييم سيولة المؤسسة وكفاءة نشاطها التشغيلي وربحياتها، وسيتم حساب بعض النسب المالية انطلاقاً من ميزانيات المؤسسة.

– المجموعة الأولى: نسب السيولة: تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الالتزام بديونها قصيرة الأجل، وتتلخص هذه نسب في الجداول رقم 11-12-13: نلاحظ من خلال الجدول رقم 11 أن نسبة السيولة العامة في سنة 2016 بلغت 1.31 وهذا مؤشر جيد بالنسبة للشركة، حيث يدل على كفاية الأصول الجارية لتغطية الديون قصيرة الأجل، لكن في 2017 و2018 سجلت الشركة انخفاضاً في هذه النسبة وهي أقل من المقياس المناسب للتداول (1) ما يدل على عدم كفاية الأصول الجارية لتغطية كل الديون قصيرة الأجل.

ونلاحظ من خلال الجدول رقم 12 أن نسبة السيولة السريعة في السنوات الثلاثة للدراسة أقل من المقياس المناسب للسيولة السريعة (1)، وهذا يدل على عدم كفاية الأصول السريعة لتغطية كل الديون قصيرة الأجل.

أما الجدول رقم 13 يتضمن نسبة السيولة الجاهزة وهي «ظهر القدرة النقدية المتاحة للشركة لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل باستعمال القيم الجاهزة (المتاحات) سيولة المؤسسة، وحدودها ما بين 0.2 و0.6 ومن خلال الجدول رقم 13 نجد أن هذه النسبة مقبولة في سنة 2017 وتشير إلى احتفاظ الشركة بقدر معقول من السيولة على عكس السنتين 2016 و2018 فهي أقل من المقياس المناسب مما يجب على الشركة الاستعانة بالقيم القابلة للتحقيق والمخزون السلعي.

المجموعة الثانية: نسب التمويل: تعبر نسب التمويل عن مدى مساهمة الديون "سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل" في تمويل أصول المؤسسة مقارنة بمساهمة الملاك، وتتلخص هذه نسب في الجداول رقم 14-15:

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم في سنة 2016 بلغت 2.17 وهذا يعني أن كل الأصول الثابتة ممول بالأموال الدائمة، بينما انخفضت هذه النسبة ب 60% سنة 2017 لتصبح 0.84 وهو ما يدل على أن الأموال الدائمة للشركة غير كافية لتغطية الأصول الثابتة، وفي سنة 2018 نلاحظ وجود انخفاض جد معتبر لهذه النسبة لتصبح -0.6 وهذا يدل على الانخفاض الكبير للأموال الدائمة للشركة وعدم قدرتها على تمويل أصولها الثابتة وعلماً بالاستعانة بالديون قصيرة الأجل.

حيث أن الأموال الدائمة تتشكل من الأموال الخاصة والديون طويلة ومتوسطة الأجل، ونلاحظ من خلال الجدول أنه في 2017 انخفضت الأموال الدائمة وهذا راجع لانخفاض الأموال الخاصة وذلك بسبب تحقيق نتيجة سالبة، وفي 2018 نجد أن الأموال الدائمة سالبة، وهذا راجع لأن الشركة حققت نتيجة سالبة كبيرة وكذا انخفاض الديون طويلة الأجل بسبب تسديد الشركة لبعض الديون.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 15 أن نسبة التمويل الذاتي للشركة أكبر من 1 في سنة 2016 وهذا يدل على أن الوضعية المالية للشركة تسمح لها بتمويل نفسها بمواردها الذاتية فقط على عكس السنتين 2017 و2018 التي حققت نسبة التمويل

تقييم استخدام أدوات التحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ القرارات دراسة تطبيقية للتحليل المالي على مؤسسة "إيلوصوي"

الذاتي أقل من 1 وبالتالي فوضعيتها المالية لا تسمح لها بتمويل نفسها بمواردها الذاتية فقط وعليه فهي ملزمة بالاستعانة بالأطراف الخارجية لتغطية كافة أصولها الثابتة.

المجموعة الثالثة: نسب المردودية: تعرف المردودية بأنها العلاقة بين النتائج المحققة والوسائل المستعملة "الإمكانات"، وبما أن الشركة حققت نتائج سالبة خلال السنتين 2017 و2018 "يبينه الجدول رقم 04" ما يعنى عدم وجود مردودية خلال هاتين السنتين، بينما حققت نتيجة موجبة في 2016 ما سمح لها بتحقيق مردودية مالية واقتصادية كما هو موضح في الجدول رقم 16 و17 نلاحظ من خلال الجدول رقم 16 أن الشركة حققت في سنة 2016 مردودية مالية لا بأس بها، حيث مقابل كل دينار مستثمر من الأموال الخاصة يعطي ربح مقدر ب 0.1 دج، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان ذلك أفضل، وتعد نسبة المردودية الاقتصادية لقياس ربحية العمليات التي تقوم بها الشركة ويجب أن تكون كافية وتسمح بالحصول على معدل مناسب على الأصول التي تستخدمها لتنفيذ هذه العمليات، ويشير الجدول رقم 17 إلى أن ربحية العمليات التي قامت بها الشركة نتيجة استغلالها لأصولها خلال سنة 2016 تتمثل في 0.04 دج، أي كل دينار من إجمالي أصول الشركة المستثمرة يعود على الشركة بربح مقدر ب 0.04 دج.

المجموعة الرابعة: نسب المديونية: تعبر عن مدى استقلالية الشركة ماليا، ومدى قدرتها على تسديد ديونها، وتتلخص هذه نسب في الجدول رقم 18 و19: تحسب نسبة الاستقلالية المالية لمعرفة مدى استقلالية الشركة ماليا وهذا بمقارنة أموالها الخاصة بمجموع الخصوم، ويجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 0.5 ومن خلال الجدول رقم 18 نلاحظ أن في كل السنوات محل الدراسة النسبة الاستقلالية المالية أقل من 0.5، وهذا يدل على أن موارد الشركة مشكلة بأكثر من 50% من الديون، وبالتالي فقدت الشركة استقلاليتها المالية، أما نسبة قابلية التسديد فتحسب لمعرفة مدى قابلية الشركة لتسديد ديونها وهذا بمقارنة مجموع الديون بمجموع الأصول، ويجب أن تكون هذه النسبة أقل من 0.5 ومن خلال الجدول رقم 19 نلاحظ أن في كل السنوات محل الدراسة النسبة قابلية التسديد أكبر من 0.5. وهذا يدل على أن ديون الشركة تمثل أكثر من 50% من مجموع الديون، وبالتالي فإن أكثر من 50% من أصول الشركة ممولة بالديون.

نستنتج أنه عند القيام بالتحليل المالي بواسطة النسب المالية تبين أن نسب السيولة للشركة ضئيلة جدا وأغلبها موجه لأنشطة الاستغلال، ونسب التمويل بينت عدم كفاية الأموال الخاصة لتمويل الأصول الثابتة، وأكدت نسب المردودية على عدم وجود مردودية في الشركة وإن وجدت فهي ضئيلة وغير كافية للقيام بتوسيع النشاط، أما نسب المديونية بينت أن موارد الشركة مشكلة بأكثر من 50% من الديون مما يعني عدم استقلالية الشركة ماليا.

التحليل المالي لحساب النتائج ودوره في اتخاذ القرار: هناك عدة طرق لتحليل حساب النتائج المؤسسة، ومن خلال هذه الدراسة سننعمد على طريقتين وهما: طريقة المقارنة وطريقة مؤشر طاقة التمويل الذاتي.

- طريقة المقارنات: سنقوم بمقارنة بعض عناصر حساب النتائج على طول ثلاث سنوات من 2016 إلى غاية 2018، ومن

خلال الجدول رقم 20

يمكن استنتاج النقاط التالية:

- ✓ رقم الأعمال: نلاحظ وجود ارتفاع في رقم الأعمال سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 ولكن بنسبة ضئيلة جدا، ولكن سنة 2018 انخفضت نسبة رقم الأعمال ب 68%. حيث شهدت سنة الدراسة صدور قوانين بمنع الاستيراد في الجزائر هذا ما أثر على مبيعات الشركة وانخفاضها بنسب كبيرة:

✓ القيمة المضافة: تمثل القيمة المضافة المساهمة الاقتصادية وفائض الإنتاج الذي ولدته الشركة، ومن خلال الجدول نلاحظ أن هذه القيمة انخفضت خلال سنة 2017 بنسبة 19% مقارنة بسنة 2016 وهذا بسبب الانخفاض في مبيعاتها، ونفس الشيء النسبة لسنة 2018 بحيث انخفضت القيمة المضافة بنسبة 145% وذلك بسبب الانخفاض في المبيعات، وبالتالي على الشركة اتخاذ القرارات اللازمة فيما يخص مجال البيع والتسويق من أجل الرفع من مبيعاتها، ومنه الزيادة في القيمة المضافة:

✓ الفائض الإجمالي للاستغلال: من خلال الجدول نلاحظ أن الفائض الإجمالي للاستغلال سنة 2017 انخفض ب 113 % بمقارنة مع سنة 2016 نتيجة لارتفاع القيمة المضافة، وفي سنة 2018 انخفض الفائض وهذا راجع لانخفاض القيمة المضافة والارتفاع المعتبر في أعباء المستخدمين؛

✓ النتيجة التشغيلية: نلاحظ أن النتيجة التشغيلية انخفضت في السنتين 2017 و2018 وذلك بسبب الارتفاع المعتبر في الأعباء التشغيلية؛

✓ النتيجة المالية: من خلال الجدول نلاحظ أن النتيجة المالية انخفضت في السنتين 2017 و2018 بسبب الارتفاع الكبير في الأعباء المالية؛

✓ النتيجة الصافية: نلاحظ أن المؤسسة حققت نتيجة موجبة في سنة 2016، في حين حققت نتيجة سالبة في السنتين 2017 و2018 ويرجع ذلك إلى الانخفاض في رقم الأعمال والذي ذكر سبب انخفاضه سابقا.

من خلال المقارنات السابقة يمكن للشركة معرفة العناصر التي أثرت على النتائج المتوصل إليها وعليه يتم اتخاذ جملة من القرارات التي تمكنها من تخفيض أعبائها والرفع من إيراداتها، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق أهدافها والوصول إلى النتيجة المرغوبة، بالإضافة إلى طريقة المقارنات سنقوم بتحليل حساب النتائج عن طريق مؤشر طاقة التمويل الذاتي.

• طريقة مؤشر طاقة التمويل الذاتي: يمكن من خلال هذا المؤشر حساب مدى قدرة المؤسسة على خلق موارد مالية من خلال نشاطها العملياتي، ويحسب بالطريقة التالية:

مؤشر طاقة التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الاهتلاكات والمؤنات - مخصصات الاهتلاكات والمؤنات المسترجعة
± تغير قيمة الاستثمارات المتنازل عنها - الإعانات.

من خلال الجدول رقم 21 نلاحظ أن طاقة التمويل الذاتي سالبة في كل سنوات الدراسة، مما يدل على أن الموارد الذاتية للشركة غير كافية لتمويل استثماراتها، ويعود ذلك أساسا للنتائج السالبة المحققة في هذه السنوات، وبالتالي تبقى الشركة تلجأ إلى مصادر أخرى خارجية لتمويلها ما يفسر ارتفاع الديون قصيرة الأجل خلال فترة الدراسة

4. تحليل النتائج: سيتم تفسير النتائج وفق فرضيات الدراسة فيما يلي:

الفرضية الأولى: وجود التحليل المالي ضروري في جميع المؤسسات الاقتصادية، وهذا ما تم تأكيده حيث توصلنا إلى النتيجة التالية:

• في ظل التطورات التكنولوجية أصبح وجود التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية ضروري لتمكينها من تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ومعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف فيها، وبالنسبة لشركة ايلوصوي فهي تطبق التحليل المالي.

الفرضية الثانية: نظرا لنجاح الشركة فإننا نفترض أنها تستخدم أدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار، هذه الفرضية غير صحيحة حيث توصلنا إلى النتيجة التالية:

تقييم استخدام أدوات التحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ القرارات دراسة تطبيقية للتحليل المالي على مؤسسة "إيلوصوي"

• أن شركة إيلوصوي للاستيراد والتصدير تقوم بحساب النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي كما تقوم بإجراء مقارنات على القوائم المالية ولكنها لم تعتمد في سنوات الدراسة على النتائج التي يقدمها التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضعية المالية للشركة.

الفرضية الثالثة: نفترض أن هناك استخدام فعال لأدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار في شركة إيلوصوي للاستيراد والتصدير، وهذه الفرضية غير صحيحة حيث توصلنا من خلال دراستنا إلى:

• أن التحليل المالي المعتمد من طرف الشركة غير فعال بنسبة كبيرة، وذلك لأن الفعالية تتحقق عندما تكون الشركة قادرة على بلوغ أو الاقتراب من أهدافها ولكن النتائج أثبتت عكس ذلك، حيث أن الوضعية المالية للشركة متدهورة ولم تتمكن من تمويل نفسها من مواردها الذاتية ومعدل التبعية للأطراف الخارجية مرتفع وعليه فهي لم تصل للاستقلالية المالية.

5. خاتمة:

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع "تقييم استخدام أدوات التحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ القرارات" تسليط الضوء على دور أدوات التحليل المالي كأسلوب علمي في ترشيد اتخاذ القرارات في شركة إيلوصوي للاستيراد والتصدير، وذلك باعتبار أن التحليل المالي يعتبر أداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ويوفر المعلومات الملائمة التي تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة من أجل ضمان البقاء والاستمرارية.

نتائج الدراسة: وفي نهاية الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في شركة إيلوصوي للاستيراد والتصدير استنتجنا النقاط التالية:

✓ إن تطبيق التحليل المالي على واقع شركة إيلوصوي للاستيراد والتصدير بين أن الشركة مرت بفترات صعبة في سنوات الدراسة، حيث عرفت وضعيتها المالية وضعاً سيئاً ومتدهوراً، وتميزت بعدم الاستقرار؛

✓ فالتحليل المالي بواسطة مقارنة عناصر الميزانية وكذا عناصر حساب النتائج مكن الشركة من معرفة العناصر التي أثرت على النتائج المتوصل إليها؛

✓ أما مؤشرات التوازن المالي سمحت بمعرفة أن الشركة غير متوازنة على المدى الطويل، وبرغم من أن خزيتها موجبة، إلا أننا نجد أن احتياجات الدورة غير مغطاة، وهذا مؤشر سيء بالنسبة للشركة؛

✓ وعند القيام بالتحليل المالي بواسطة النسب المالية تبين أن نسب السيولة للشركة ضئيلة جداً وأغلبها موجه لأنشطة الاستغلال، ونسب التمويل بينت عدم كفاية الأموال الخاصة لتمويل الأصول الثابتة، في حين أكدت نسب المردودية على عدم وجود مردودية في الشركة وإن وجدت فهي ضئيلة وغير كافية للقيام بتوسيع النشاط، أما نسب المديونية بينت أن موارد الشركة مشكلة بأكثر من 50% من الديون مما يعني عدم استقلالية الشركة مالياً.

نستنتج أنه لم تكن هنالك فعالية في استخدام نتائج التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار، وذلك لأن الفعالية تتحقق عندما تكون الشركة قادرة على بلوغ أو الاقتراب من أهدافها ولكن النتائج أثبتت أنه بالرغم من الكم الهائل من المعلومات التي يقدمها التحليل المالي إلا أنه لم تكن هنالك فعالية في استخدام نتائج التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار في سنوات الدراسة، حيث تدهورت حالتها المالية أكثر في سنة 2018 وهذا راجع لعدم اتخاذها للقرارات اللازمة لتحسين من وضعيتها المالية، وإلى جانب عدم اتخاذها للقرارات اللازمة في الوقت المناسبة نجد عوامل أخرى خارجية أثرت على وضعيتها المالية

ومن أهم هذه العوامل هو وضع قيود وقوانين جديدة على عملية الاستيراد من الخارج لجميع المتعاملين الاقتصاديين بما فيها شركة ايلوصوي هذا ما أثر على مبيعاتها ومنه على نتائجها المحققة وعدم تمكنها من الوصول إلى أهدافها المسطرة. ومن خلال ما سبق تم انعقاد جمعية عامة غير عادية " في بداية سنة 2019" كحالة استثنائية لاتخاذ القرارات الاستعجالية، حيث تم اتخاذ قرار الرفع من رأسمالها "الرفع من حصص المساهمين" عن طريق إصدار أسهم جديدة، وبالتالي تم الاعتماد على نتائج التحليل المالي لاتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضعية المالية والاقتصادية للشركة، وتمكن من تمويل نفسها من مواردها الذاتية وتقلل من معدل التبعية للأطراف الخارجية ومنه تحقيق الاستقلالية المالية. وبالتالي نستنتج أن الشركة اعتمدت على نتائج التحليل المالي لسنة 2018 في عملية اتخاذ القرارات لتحسين من الوضعية المالية على عكس السنوات السابقة "2016-2017".

التوصيات: من خلال النتائج المذكورة يمكن اقتراح بعض التوصيات وهي:

✓ ضرورة انشاء مصالح خاصة بالمالية مختصة في متابعة الوضع المالي:

✓ كما يجب الاهتمام أكثر بنتائج التحليل المالي لما يوفر من معلومات دقيقة حول الوضعية المالية، ما يساعد في ترشيد القرارات وإمكانية تحقيق تسيير فعال.

6. قائمة المراجع:

1. أبو حشيش ر.خ. (2012). محاسبة التكاليف تخطيط ورقابة.الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
2. التميمي ر.ع. ت. (2008). التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة.الأردن: دار اليازوري للنشر.
3. الرزاق م.ع. (2011). التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مخبر الأشغال العمومية للشرق LTPEst بقسنطينة، "مذكرة ماجستير في العلوم التجارية. 14". الجزائر: جامعة الجزائر.
4. بن يوسف م. (2014). التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية -دراسة تطبيقية للتحليل المالي على مؤسسة جزائرية، مذكرة ماجستير.البلدية: جامعة البلدية. 02
5. خنفر م.& المطارنة ر.غ. (2011). تحليل القوائم المالية -مدخل نظري وتطبيقي.الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع..
6. شقر أ.أ. (2005). الإدارة والتحليل المالي.الأردن: دار البداية للنشر والتوزيع..
7. عباس ر.ع. (2014). أساسيات علم الإدارة.الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
8. عبد الناصر نور، اسماعيل اسماعيل ، و منير شاكر. (2005). التحليل المالي "مدخل صناعة القرارات.الأردن: دار وائل للنشر.
9. عريف ر.ع. (2017). انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية "دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية"، أطروحة دكتوراه.بسكرة: جامعة محمد خيضر.
10. يوسف ر.ح. (2012). التمويل في المؤسسات الاقتصادية.مصر: دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع.

Wernz, J. ... (2014). Bank management and control : strategy : capital and risk management,. spring verlag

تقييم استخدام أدوات التحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ القرارات
دراسة تطبيقية للتحليل المالي على مؤسسة "إيلوصوي"

7. ملاحق:

الجدول 01- الميزانية المالية المختصرة لشركة "إيلوصوي" للسنوات «2016-2017-2018» أصولاً لوحدة "دج"

2018		2017		2016		السنوات الأصول
النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	الأصول
48	11 407 262	35	16 419 369	17	6 759 677	الأصول الثابتة
14	3 451 311	10	4 629 595	53	21 487 990	قيم الاستغلال
37	8 854 493	23	10 681 819	27	10 996 103	قيم قابلة للتحقيق
0	107 320	32	14 673 773	3	1 287 588	القيم الجاهزة
52	12 413 124	65	29 985 187	83	33 771 682	الأصول المتدولة
100	23 820 386	100	46 404 556	100	40 531 359	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على الميزانية المفصلة المقدمة من طرف الشركة.

الجدول رقم 02- الميزانية المالية المختصرة لشركة "إيلوصوي" لـ «2016-2017-2018» خصوم الوحدة "دج"

2018		2017		2016		السنوات الأصول
النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	المبلغ	الخصوم
-43	- 10 228 406	17	7 780 702	36	14 700 617	الأموال الخاصة
14	3 358 262	13	5 975 028	-	-	الديون الطويلة والمتوسطة الأجل
29	- 6 870 144	30	13 755 730	36	14 700 617	الأموال الدائمة
129	30 690 529	70	32 648 826	26	25 830 742	الديون القصيرة الأجل
100	23 820 386	100	46 404 556	100	40 531 359	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على الميزانية المفصلة المقدمة من طرف الشركة

الجدول رقم 03- حسابات نتائج شركة "إيلوصوي" الوحدة "دج"

2018	2017	2016	البيان
35 887 301	112 932 711	111 723 942	رقم الأعمال
			تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع
			الإنتاج المثبت
			إعانات الاستغلال
35 887 301	112 932 711	111 723 942	1- إنتاج السنة المالية
-28 681 733	- 94 846 093	-98 450 235	المشتريات المستهلكة
-10 882 800	- 10 042 704	-3 285 166	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
-39 564 534	- 104 888 798	-101 735 401	2- استهلاك السنة المالية
-3 677 232	8 043 912	9 988 541	3- القيمة المضافة للإستغلال (2-1)
-6 896 285	- 6 236 735	-2 274 777	أعباء المستخدمين
-904 033	- 2 501 406	-2 562 856	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
-11 477 551	- 694 229	5 150 907	4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
169 626	76 909	36 953	المنتجات العملياتية الأخرى
-344 730	- 1 221 644	-999 076	الأعباء العملياتية الأخرى
-4 733 370	- 4 418 961	-1 843 331	المخصصات الاهتلاكات والمؤونات
	-		استثناء عن خسائر القيمة والمؤونات
-16 386 026	- 6 257 927	2 345 451	5- النتيجة العملياتية
	457 434	335 637	المنتجات المالية
-1 309 942	- 1 432 561	-320 161	الأعباء المالية
-1 309 942	-975 126	15475	6- النتيجة المالية
-17 695 968	- 7 233 054	2 360 927	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6 + 5)
-	-	-883 535	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
-313 138	313 138	-	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
36056927	113 467 055	112 096 533	مجموع منتجات الأنشطة العادية
-54 066 035	- 120 386 970	-110 619 140	مجموع أعباء الأنشطة العادية
-18 009 107	-6 919 915	1 477 392	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
	-		العناصر غير العادية -المنتجات
	-		العناصر غير العادية -الأعباء
	-		9- النتيجة غير العادية
18 009 108-	- 6 919 915	1 477 392	10- النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الميزانية المفصلة المقدمة من طرف الشركة.

تقييم استخدام أدوات التحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ القرارات
دراسة تطبيقية للتحليل المالي على مؤسسة "إيلوصوي"

الجدول رقم 04-: تطور عناصر الأصول والخصوم «2016-2017-2018» الوحدة "دج"

المقارنة %	2018	المقارنة %	2017	2016	البيان
-31	11 407 262	143	16 419 369	6 759 677	مجموع الأصول غير الجارية
-25	3 451 311	-78	4 629 595	21 487 990	قيم الاستغلال
-17	8 854 493	-	10 681 819	10 996 103	قيم قابلة للتحقيق
-99	107 320	1040	14 673 773	1 287 588	القيم الجاهزة
-59	12 413 124	-11	29 985 187	33 771 682	مجموع الأصول الجارية
-49	23 820 386	14	46 404 556	40 531 359	المجموع العام للأصول
-231	- 10 228 406	-47	7 780 702	14 700 617	الأموال الخاصة
-60	18 009 108-	-568	- 6 919 915	1 477 392	النتيجة الصافية
-6	30 690 529	26	32 648 826	25 830742	الخصوم الجارية
-49	23 820 386	14	46 404 556	40 531 359	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الميزانية المفصلة المقدمة من طرف الشركة.

الجدول رقم 05-: حساب رأس المال العامل الصافي «2016-2017-2018» الوحدة "دج"

% التغير 18/17	% التغير 17/16	2018	2017	2016	البيان
-150	-6	- 6 870 144	13 755 730	14 700 617	الأموال الدائمة (1)
-31	143	11 407 262	16 419 369	6 759 677	الأصول الثابتة (2)
586	-143	-18 277 406	-2 663 639	7 940 940	رأس المال العامل الصافي (3) من أعلى الميزانية (3) = (1) - (2)
-59	-11	12 413 124	29 985 187	33 771 682	الأصول الجارية (4)
-6	26	30 690 529	32 648 826	25 830742	الخصوم الجارية (5)
586	-143	-18 277 406	-2 663 639	7 940 940	رأس المال العامل الصافي (6) من أسفل الميزانية (6) = (4) - (5)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانيات المالية محل الدراسة

الجدول رقم 06-: حساب رأس المال العامل الخاص «2016-2017-2018» الوحدة "دج"

% التغير 18/17	% التغير 17/16	2018	2017	2016	البيان
-231%	-47	- 10 228 406	7 780 702	14 700 617	الأموال الخاصة (1)
-31	143	11 407 262	16 419 369	6 759 677	الأصول الثابتة (2)
150	-209	-21 635 668	-8 638 667	7 940 939	رأس المال العامل الخاص (3) (3) = (1) - (2)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانيات المالية محل الدراسة

الجدول رقم 07:- حساب رأس المال العامل الإجمالي «2018-2017-2016» الوحدة "دج"

البيان	2018	2017	2016	% التغير 17/16	% التغير 18/17
مجموع الأصول (1)	23 820 386	46 404 556	40 531 359	14%	-49%
الأصول الثابتة (2)	11 407 262	16 419 369	6 759 677	143	-31
رأس المال العامل الإجمالي (3) (2) - (1) = (3)	12 413 124	29 985 187	33 771 682	-11	-59

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانيات المالية محل الدراسة.

الجدول رقم 08:- حساب رأس المال العامل الأجنبي «2018-2017-2016» الوحدة "دج"

البيان	2018	2017	2016	% التغير 17/16	% التغير 18/17
الديون الطويلة والمتوسطة الأجل (1)	3 358 262	5 975 028	-		-44
الديون القصيرة الأجل (2)	30 690 529	32 648 826	25 830 742	26	-6
رأس المال العامل الأجنبي (3) (2) + (1) = (3)	34 048 791	38 623 854	25 830 742	49	-12

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانيات المالية محل الدراسة.

الجدول رقم 09:- حساب احتياجات رأس المال العامل «2018-2017-2016» الوحدة "دج"

البيان	2018	2017	2016
الأصول الجارية (1)	12 413 124	29 985 187	33 771 682
أموال الخزينة (2)	107 320	14 673 773	1 287 588
(2) - (1) = (3)	12 305 804	15 311 414	32 484 094
الخصوم الجارية (4)	30 690 529	32 648 826	25 830 742
المساهمات البنكية (5)	-	-	-
(5) - (4) = (6)	30 690 529	32 648 826	25 830 742
احتياجات رأس المال العامل (7) (6) - (3) = (7)	- 18 384 725	- 17 337 412	6 653 352

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانيات المالية محل الدراسة.

الجدول رقم 10:- تطور الخزينة «2018-2017-2016» الوحدة "دج"

البيان	2018	2017	2016
أموال الخزينة (1)	107 320	14 673 773	1 287 588
المساهمات البنكية (2)	-	-	-
الخزينة (3) (2) - (1) = (3)	107 320	14 673 773	1 287 588
رأس المال العامل (4)	-18 277 406	-2 663 639	7 940 940
احتياجات رأس المال العامل (5)	- 18 384 725	- 17 337 412	6 653 352
الخزينة (6) (5) - (4) = (6)	107 320	14 673 773	1 287 588

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانيات المالية محل الدراسة.

تقييم استخدام أدوات التحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ القرارات
دراسة تطبيقية للتحليل المالي على مؤسسة "إيلوصوي"

الجدول رقم 11-: نسبة السيولة العامة «2018-2017-2016» الوحدة "دج"

البيان	2016	2017	2018	% التغير 17/16	% التغير 18/17
الأصول الجارية (1)	33 771 682	29 985 187	12 413 124	-11	-59
الخصوم الجارية (2)	25 830 742	32 648 826	30 690 529	26	-6
نسبة السيولة العامة (3) (2) / (1) = (3)	1,31	0,09	0,40	-93	340

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانيات المالية محل الدراسة

الجدول رقم 12-: نسبة السيولة السريعة «2018-2017-2016» الوحدة "دج"

البيان	2016	2017	2018	% التغير 17/16	% التغير 18/17
الأصول الجارية (1)	33 771 682	29 985 187	12 413 124	-11	-59
المخزونات (2)	21 487 990	4 629 595	3 451 311	-78	-25
الديون قصيرة الأجل (3)	25 830 742	32 648 826	30 690 529	26	-6
نسبة السيولة السريعة (4) (3) / (2-1) = (4)	0,48	0,78	0,29	63	-62

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانيات المالية محل الدراسة

الجدول رقم 13-: نسبة السيولة الجاهزة «2018-2017-2016» الوحدة "دج"

البيان	2016	2017	2018
القيم الجاهزة (1)	1 287 588	14 673 773	107 320
الديون قصيرة الأجل (2)	25 830 742	32 648 826	30 690 529
نسبة السيولة الجاهزة (3) (2) / (1) = (3)	0,05	0,45	0,01

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانيات المالية محل الدراسة

الجدول رقم 14-: نسبة التمويل الدائم «2018-2017-2016» الوحدة "دج"

البيان	2016	2017	2018	% التغير 17/16	% التغير 18/17
الأموال الدائمة (1)	14 700 617	13 755 730	- 6 870 144	-6	-150
الأصول الثابتة (2)	6 759 677	16 419 369	11 407 262	143	-31
نسبة التمويل الدائم (3) (2) / (1) = (3)	2,17	0,84	-0,60	-60	-172

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانيات المالية محل الدراسة

الجدول رقم 15-: نسبة التمويل الذاتي «2018-2017-2016» الوحدة "دج"

البيان	2016	2017	2018	% التغير 17/16	% التغير 18/17
الأموال الخاصة (1)	14 700 617	7 780 702	- 10 228 406	-47	-231%
الأصول الثابتة (2)	6 759 677	16 419 369	11 407 262	143	-31
نسبة التمويل الذاتي (3) (2) / (1) = (3)	2.17	0.47	-0.90	-78	-289

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانيات المالية محل الدراسة

الجدول رقم 16-: نسبة المردودية المالية «2018-2017-2016» الوحدة "دج"

البيان	2016
النتيجة الصافية (1)	1 477 392
الأموال الخاصة (2)	14 700 617
نسبة المردودية المالية (3) (2) / (1) = (3)	0.10

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانيات المالية محل الدراسة

الجدول رقم 17-: نسبة المردودية الاقتصادية «2018-2017-2016» الوحدة "دج"

البيان	2016
النتيجة الصافية (1)	1 477 392
اجمالي الأصول (2)	40 531 359
نسبة المردودية الاقتصادية (3) (2) / (1) = (3)	0.04

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانيات المالية محل الدراسة

الجدول رقم 18-: نسبة الاستقلالية المالية «2018-2017-2016» الوحدة "دج"

البيان	2016	2017	2018	% التغير 17/16	% التغير 18/17
الأموال الخاصة (1)	14 700 617	7 780 702	- 10 228 406	-47	-231%
المجموع العام للخصوم (2)	40 531 359	46 404 556	23 820 386	14	-49
نسبة الاستقلالية المالية (3) (2) / (1) = (3)	0.36	0.17	-0.43	-54	-356

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانيات المالية محل الدراسة

الجدول رقم 19-: نسبة قابلية التسديد «2018-2017-2016» الوحدة "دج"

البيان	2016	2017	2018	% التغير 17/16	% التغير 18/17
مجموع الديون (1)	25 830 742	38 623 854	34 048 791	49	-12
مجموع الأصول (2)	40 531 359	46 404 556	23 820 386	14	-49
نسبة قابلية التسديد (3) (2) / (1) = (3)	0.64	0.83	1.43	31	72

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية محل الدراسة

تقييم استخدام أدوات التحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ القرارات
دراسة تطبيقية للتحليل المالي على مؤسسة "إيلوصوي"

الجدول رقم 20-: تطور حساب النتائج «2018-2017-2016» الوحدة "دج"

المقارنة %	2018	المقارنة %	2017	2016	البيان
-68	35 887 301	01	112 932 711	111 723 942	رقم الأعمال
-145	-3 677 232	-19	8 043 912	9 988 541	القيمة المضافة
-94	-11 477 551	-113	-694 229	5 150 907	الفائض الإجمالي عن الاستغلال
162-	-16 386 026	-367	-6 257 927	2 345 451	النتيجة التشغيلية
34	-1 309 942	6401	-975 126	15475	النتيجة المالية
160	18 009 108-	-568	-6 919 915	1 477 392	النتيجة الصافية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على حساب النتائج محل الدراسة

الجدول رقم 21-: تطور طاقة التمويل الذاتي الوحدة "دج"

2018	2017	2016	البيان
-18 009 108	-6 919 915	1 477 392	النتيجة الصافية
-4 733 370	-4 418 961	-1 843 331	+ مخصصات الاهتلاكات والمؤونات
-	-	-	- مخصصات الاهتلاكات والمؤونات المسترجعة
-	-	-	± تغير قيمة الاستثمارات المتنازل عنها
-	-	-	- الإعانات
- 22 742 478	- 11 338 876	- 365 939	طاقة التمويل الذاتي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانيات المالية محل الدراسة.